

استخدام سببية جرانجر في قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في اقتصاد
ربيعي للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) (العراق أنموذجاً)

أ.م.د. جواد كاظم البكري

المستخلص

استهدف البحث قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، ولمعرفة طبيعة تلك العلاقة تم اختبار السلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث من خلال مجموعة من الاختبارات منها اختبار الاستقرار واختبار جذر الوحدة، لغرض تحديد رتبة تكامل كل متغير على حده، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

وقد تبين انه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات البحث تكون القيم المحسوبة لاختبار الأثر والنهايات العظمى كانت أقل من القيم الحرجة، لذلك تم اللجوء إلى تحليل Choleski، أدى هذا إلى إعادة توزيع جديد للعينات، وتحسنت القيم المحسوبة لمؤشر الإمكانية العظمى (likelihood)، وكذا الحال بالنسبة إلى مؤشر (F-statistic)، والحال نفسه ينطبق على مؤشرات (Akaike) و (Schwarz) أيضاً، فكانت قيمهما المحسوبة اعلى من القيم الحرجة. اتضح من خلال التحليل عدم وجود علاقة توازنه بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، ونعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى الطبيعة الربيعية للاقتصاد العراقي، إذ إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تكن بسبب زيادة الإنتاج وإنما بسبب زيادة إيرادات المصدر الربيعي.

abstract

This Study aimed to examine the relationship between the Gross Domestic Product and Exports in Iraq economy during the period (1995-2013), In order to find out the nature of that relationship, we tried to test two time series for the variables of research through a variety of tests , including Stationary Time Series test, and unit root test, for the purpose of determining the level of integration of each variable separately, and show that the variables of an integrated second-class.

It has been shown that there is no integration between research variables because of the calculated values of the trace and Likelihood Ratio Test were less than the critical values , so it was used the Choleski analyze, this led to the re- distribution the time series of new samples, and improved values calculated for the (likelihood, Trace, F-statistic, Akaike, Schwarz), and their values became higher than the critical values .

It was evident from the analysis the lack of equilibrium relationship between gross domestic product and exports in the Iraqi economy during the period of the research, we believe that the reason for this is due to the rental nature of the Iraqi economy, because an increase in gross domestic product was not due to increase of production, but because of the increased the revenue of rental resource.

مقدمة

حدث التحول الأهم في الاقتصاد العراقي بعد اكتشاف النفط فيه بشكل تجاري، لتبدأ مرحلة الهيمنة الربعية على الاقتصاد وتكون سمة ملازمة للاختلالات الهيكلية، إذ سيطر النفط على هيكل التجارة الخارجية وساهم بنسب مرتفعة جداً من الناتج المحلي الإجمالي، وصار المصدر الرئيس في تمويل الموازنة العامة للدولة، وقد أدت الربعية إلى بروز النزعة الاستهلاكية المفرطة التي تم تأمينها من خلال الاستيراد.

إن تزايد الإيرادات النفطية بعد التحول من مبدأ الامتيازات إلى مناصفة الأرباح في خمسينات القرن الماضي لم يعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم يمثل نسقاً متوازناً يتناسب مع تلك الإيرادات، وظلت هذه الإشكالية ملازمة للاقتصاد العراقي حتى اليوم، لذلك نجد أن التذبذب بحجم الناتج محكوم عليه بالتذبذب بإيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية، والطلب والكميات المنتجة والتي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية، ومن ثم على الوضع الأمني بعد التغيير في نيسان ٢٠٠٣.

وبعد الانفتاح التجاري غير المدروس الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣، تضاعفت مشكلة الاقتصاد العراقي، إذ قضى هذا الانفتاح على الصناعة الوطنية (الفتية) من خلال سياسات الإغراق التي مورست من قبل الكثير من دول الجوار، فضلاً عن ارتفاع كلف المنتجات الصناعية المحلية مقارنة بالسلع المستوردة، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية وبنسب لم تقل عن (٩٥%) في أفضل الأحوال، أدى هذا إلى تعميق التشوهات الهيكلية التي كان الاقتصاد العراقي يعاني منها أصلاً.

مشكلة البحث

إن جل الاقتصادات الربعية ظلت أسيرة إيرادات المصدر الربعي، أدى هذا إلى تشوه المؤشرات الاقتصادية من خلال تحويل أغلب تلك الإيرادات إلى قطاع الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي وبالتالي لم تساعد تلك الإيرادات الربعية الضخمة بتفعيل الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

فرضية البحث

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي القائم على الدخل الربعي ليس شرطاً أن يدعم الصادرات، فإذا لم يتوجه إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى المساعدة على زيادة الإنتاجية وتنمية صادراتها جنباً إلى جنب مع صادرات النفط، لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية صادرات البلد.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال تبيان العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن توضيح أهمية تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على المصدر الربعي الذي تتذبذب أسعاره، إضافة إلى تذبذب الطلب العالمي عليه.

منهج البحث

اتخذ الباحث المنهج الوصفي، فقد تم جمع معلومات وبيانات كافية ودقيقة عن الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة تتسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، فقد تم وصف العلاقة المذكورة والتوصل إلى النتائج على أشكال رقمية معبرة أمكن تفسيرها من خلال استخدام الأدوات الكمية.

ولغرض الوصول إلى إثبات فرضية البحث عمدنا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول المفاهيم النظرية والخلفيات الفكرية للنتائج المحلي الإجمالي والصادرات، فيما تناول المبحث الثاني الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٣، فيما جاء تطبيق الاختبارات القياسية في المبحث الثالث.

مصادر البيانات

تم الاعتماد على ثلاثة مصادر لجمع البيانات، وهي قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي للعام ٢٠١٢، والتقارير السنوية لصندوق النقد العربي، فضلاً عن التقارير السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط العراقية.

المبحث الأول

المفاهيم النظرية والخلفيات الفكرية.

أولاً. الناتج المحلي الإجمالي:

إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو المقياس الأكثر استخداماً لقياس الأداء الاقتصادي، بل أصبح اليوم من أهم الطرق لقياس أداء الاقتصادات الحديثة، فعندما يرتفع تشعر المؤسسات القائمة على الشأن الاقتصادي بالغبطة، وعندما ينخفض تبدأ مشاعر الخشية من الركود الاقتصادي بالارتفاع، وعادةً ما تعبر معدلات الزيادة أو الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي عن نجاح أو فشل صانعي القرار الاقتصادي في البلد.

فالناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع حديثاً خلال مدة زمنية محددة وهي سنة عادةً^(١)، وهو مفهوم يعبر عن التدفق (Flow)، أي أنه مفهوم يقيس الإنتاج الجاري، وبذلك فإنه لا يتساوى مع مجموع القيم النقدية المسجلة في المجتمع، إذ يجب استبعاد الكثير من العمليات الاقتصادية من الحسابات ليكون لدينا الناتج المحلي الإجمالي.

إن التعريف المذكور في أعلاه للناتج المحلي الإجمالي يحمل بين طياته مجموعة من المفاتيح، بعضها بسيطاً، والآخر يحمل نوعاً من التعقيد، فهو يتكون من الآتي:

- السلع والخدمات النهائية: وهي السلع المعدة للاستخدام، وهي لا تحتاج إلى عمليات إنتاجية جديدة لغرض استهلاكها؛ ولذلك يجب أن لا يشمل السلع الوسيطة لتجنب الازدواجية الحسابية (To avoid double accounting).

- خلال مدة زمنية محددة: بما أن الناتج المحلي الإجمالي هو تدفق، لذلك يجب قياسه خلال مدة زمنية محددة، اعتادت المؤسسات الاقتصادية ذات الصلة بقياسه سنوياً، إلا أن هذا الأمر تطور اليوم ليصبح قياسه فصلياً (ربع سنوي).

- السلع والخدمات المنتجة حديثاً، ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للإنتاج الجاري، وعلى ذلك فإن تبادل السلع أو الأصول التي تم إنتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي^(٢).

(١) Neva Goodwin and others, Macroeconomics in context, M.E. Sharpe, New Delhi, 2009, page 100.

(٢) جيمس جوارثيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩، ص ١٥٩.

- السلع التي أنتجها المجتمع (البلد): هذا يعني أن السلع والخدمات التي أنتجت ضمن الحدود الجغرافية والسياسية للبلد، أي أن المواطن الذي يمتلك مصنعاً خارج بلده فإن إنتاجه لا يدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

والناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيمة النقدية لكل سلع الاستهلاك والاستثمار، ومشتريات الحكومة وصافي الصادرات إلى البلدان الأخرى، ويستخدم لأغراض عدة، لكن أهمها هو قياس الأداء الكلي للاقتصاد، فهو أكثر المقاييس شمولاً لقياس جميع مخرجات جولة ما من السلع والخدمات⁽³⁾.

وهناك ثلاث طرق مختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي، الأولى طريقة الإنتاج (Value of Production) والثانية طريقة الإنفاق (Value of Spending)، وثالثهما طريقة الدخل (Value of Income)، في طريقة الإنتاج يتم جمع القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية في كل قطاع (القطاع العائلي، قطاع المؤسسات، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي)، وإذا ما تم استخدام طريقة الإنفاق فيتم النظر إلى من هم الذين يشترون السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد، وأن مجموع أقيام تلك السلع والخدمات يؤدي إلى معرفة الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً فإن أي مساهم في العملية الإنتاجية يحصل على دخل نقدي، وأن مجموع تلك الدخول، التي تتضمن دخول العمال، المستثمرين، وملك الأراضي، وأصحاب رؤوس الأموال، تساوي الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁾.

ثانياً. الصادرات:

تُعرف الصادرات بأنها السلع التي تباع خارج الحدود الوطنية للبلد في الأسواق الدولية، وقد تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية أفكاراً تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك خلال ما توديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأمثل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عدداً من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركناً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أكد التجارون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية.

أما الكلاسيك فقد نادوا بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت لعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما المدرسة الكينزية فقد أولت الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي، إذ تسهم الصادرات من خلال المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

وهناك العديد من المبررات التي تشجع البلدان على اللجوء إلى تنمية الصادرات، إذ إن تنمية الصادرات يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو، فقطاع التصدير له القدرة على خلق فرص عمل جديدة للاقتصاد، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، فضلاً عن تحقيق معدلات نمو مطردة.

(3) بول سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ٤٣٦.

(4) For more information see: Neva Goodwin and others, opcit, page 101-102.

ثالثاً. علاقة الصادرات بالنتائج المحلي الإجمالي:

قامت كثير من الدراسات الحديثة ببحث العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي، بغرض التعرف على دور نشاط التصدير في أداء الاقتصاد، وقد جاءت نتائج أغلب هذه الدراسات لتؤكد درجة عالية من الارتباط بين الصادرات ومستوى النشاط الاقتصادي لدى عدد كبير من الدول النامية، بما يعد دلالة قوية على ما يتمتع به نشاط التصدير من أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو والاسراع بالتنمية في تلك الدول.

فلقد قام العديد من الاقتصاديين ببحث العلاقة بين كل من معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج الحقيقي وذلك باستخدام علاقات الارتباط والانحدار البسيط من خلال السلاسل الزمنية لعينات مختلفه من الدول، وعبر فترات زمنية مختلفه، فيرى (Emery, 1967) والذي يعتبر اول اقتصادى قام ببحث هذه العلاقة احصائيا ان العلاقة ايجابية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وان علاقته الارتباط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية تقوم على التأثير المتبادل بينهما اكثر من قيامها على التأثير من جانب واحد فقط، الا أن الصادرات تبقى العامل الاساسى فى تشجيع وحث النمو، بسبب العديد من المنافع والاثار المترتبة على الصادرات التى تؤدى الى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي واكد ان العلاقة الايجابية تزداد وضوحا كلما كان معدل نمو الصادرات اكبر حجما واكثر ثباتاً^(٥).

بينما اعتمدت دراسة كلا من (Heller & Porter, 1978) على بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج غير التصديري (الناتج بعد خصم الصادرات) مع استبعاد اثر الزيادة فى السكان، وجاءت النتائج لتعكس ارتفاع معامل الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج غير التصديري، وعند تقسيم العينة الى دول غنية واخرى فقيرة وفقا لمستوى نصيب الفرد من الدخل، اتضح ارتفاع معامل الارتباط بين المتغيرين محل الدراسة فى الدول التى حققت مستوى أعلى من التنمية بما يتفق مع دراسة Michealy^(٦). وهناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين قامت ببحث العلاقة السببية واتجاهها بين الصادرات والنمو الاقتصادي، بغرض تحديد هل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي تسير فى اتجاه واحد؛ أم أن العلاقة بينهما متبادلة؟ وهل يمكن أن تكون العلاقة سلبية؟

إن التغيرات في تدفق التجارة الدولية تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي وذلك لسببين، الاول إن صافي الصادرات هو بمثابة اضافة الى الطلب الاجمالي، والثاني ان لأي اقتصاد مفتوح مضاعفات Multipliers مختلفة للاستثمارات الخاصة والانفاق الحكومي، لأن جزء من الانفاق يتسرب الى انحاء مختلفة من العالم^(٧). وقد تبلور خلال الأربعينات من القرن الماضي إتفاق في أوساط المهتمين بالتنمية آنذاك أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إيمانية نشطة وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية وإنما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة عبر عنها بعدد من الإطروحات الشهيرة: أطروحة "الدفعة القوية"، رونشتين - رودان (١٩٤٣)، وأطروحة "الجهد الأدنى الحرج"، لينستين (١٩٥٧)، وأطروحة "النمو غير المتوازن"، هيرشمان (١٩٥٧) وأطروحة "الحلقة" المفرغة، نيركس (١٩٥٣)، أضيف إلى ذلك "استراتيجية إحلال الواردات"، بريبيش (١٩٥٠)^(٨).

(٥) سحر على ابراهيم تغيان، دور الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، جمهورية مصر العربية، ايلول ٢٠١٣.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) بول سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٠.

(٨) علي عبد القادر علي، اقتصاديات التنمية و سودان ما بعد النزاع / الجزء الأول، موقع الاقتصادي السوداني، <http://www.sudaneseconomist.com/?p=508>

إن استراتيجية إحلال الواردات هو النمط الذي ارتكز على إقامة صناعات تنتج سلعا استهلاكية تحل محل السلع المستوردة، يبقى التناقض الكبير في هذا النمط من التصنيع هو استبدال السلع الاستهلاكية فقط باستيراد السلع الرأسمالية الوسيطة من البلاد الرأسمالية، مما زاد من اشتداد تأثير الاحتياجات الاستيرادية وما تمثله من عملات أجنبية على عملية التصنيع وإدماج أكثر للاقتصاديات المعتمدة على هذا النمط في السوق الرأسمالية و تعميق تبعيتها التجارية والمالية لها، وقد تزايد ضغط هذه الاحتياجات الاستيرادية بفضل الأزمة الغذائية للبلاد النامية، وتظهر هذه الأزمة من خلال تناقص نصيب الإنتاج الغذائي في الإنتاج الزراعي من جهة، واحتكار بعض الشركات الرأسمالية للإنتاج الغذائي واستعماله كسلاح لاستغلال الدول النامية، وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع الواردات من المواد الغذائية والتجأت الدول النامية في تمويلها لفاتورة هذه المواد إلى التصدير، ولما كان تصدير المواد الأولية يوجه الطريق المسدود لتراخي الطلب العالمي عليه، لم يبق أمام هذه الدول إلا اعتناق طريق زيادة الصادرات من السلع المصنعة و شبه المصنعة، الأمر الذي دفع هذه البلاد إلى تبني استراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

ظهرت استراتيجية التصنيع من أجل التصدير بعد فشل نمط إحلال الواردات، وعندئذ أخذت دوائر الفكر التنامي تشهد دعوة حثيثة إلى تبني استراتيجية جديدة تعتمد على التصنيع من أجل التصدير، و قد كانت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED عام ١٩٦٤ أول مناسبة تطرح فيها الصياغة المنهجية لهذه الاستراتيجية. حيث تم التركيز على أهمية الصادرات الصناعية في سد الفجوة في الموازين التجارية والوصول إلى الأسواق المالية العالمية. و اشتدت هذه الدعوى في السبعينات و أصبحت كل المنظمات الدولية تركزها، و من بين هذه المنظمات نجد اليونيدو ONUDI التي جعلت منها هدفا في دورتها لسنة ١٩٧٥ بليما LIMA البيرو، و أعطي له اسم " هدف ليما" حيث تمحور تحليلها في هذا الشأن على أن صادرات المصنوعات تساهم في عملية التصنيع و بالتالي في عملية التنمية عن طريق الحصول على العملات الأجنبية المطلوبة لشراء السلع الإنتاجية والتكنولوجية الضرورية لاستمرار عملية التصنيع، فضلاً عن تحرير البلد النامي من قيد السوق الداخلية، وتشجيع تنمية البلد وفقاً لمزاياه النسبية^(٩).

تعتمد استراتيجية التصنيع من أجل التصدير على سياسات تنمية الصادرات الصناعية للدول محل الظاهرة، أي أن هذه الاستراتيجية تنظر إلى التصنيع كقضية محورية لعملية التوسع الصناعي للدول الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية، وتكتسب استراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي أهمية كبرى لدى الدول العربية خاصة بعد تعثر استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي القائمة على سياسات الإحلال محل الواردات في تنفيذ مهام التنمية الاقتصادية. وتعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية، حيث يتفق العديد من الاقتصاديين على وجود علاقة قوية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فكل منهما تأثيره على الآخر، فالتجارة الخارجية لها تأثير كبير على زيادة الدخل القومي، وبالمقابل فإن التنمية وزيادة الدخل القومي يؤثران على نمو التجارة الخارجية^(١٠) وحجمها.

(٩) محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحديات التكنولوجية الغربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، القاهرة، 1984، ص ٢٦.

(١٠) سحر على إبراهيم تغيان، مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٣

يظهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي بشكل جلي من خلال التجارة الخارجية إذ يسيطر النفط على معظم الصادرات، إذ كان على الدوام حصة النفط من الصادرات تشكل نسب مرتفعة تتجاوز الـ (٩٠%) في اغلب الأحيان، ويعود السبب في ذلك الى كون الاقتصاد العراقي اقتصادا وحيد الجانب يعتمد على المورد الريعي (النفط) في ايراداته، ويبرز متغير الاستيراد شبه الحر في العراق، فبالرغم من أن حرية الاستيراد تتفق مع الأطروحة الرأسمالية حول مقولة "دعه يمر" الكلاسيكية، بيد أن المشكلة الأمنية في العراق أدت الى جعل المستورد حساسا لمسألة الريح والخسارة مما دفعه الى اللجوء الى استيراد سلع وبضائع رديئة الصنع وذات منشئ عادي بهدف جني الإرباح سريعا، وقد ترتب على ذلك أثرين، الأول هو اختفاء الصناعات والمهن الصغيرة وهي التي تعد أساسا للنهوض بالواقع الاقتصادي، والثاني فهو زيادة عدد العاطلين عن العمل ودخولهم في صفوف البطالة المستشرية أساسا في العراق^(١).

اما الماضي بسياسة حرية الاستيراد فقد عملت على تدهور المنتج المحلي وخاصة في ظل سياسة الإغراق التي باتت المعلم المميز للنشاط التجاري الغذائي في العراق، الى الدرجة التي عُد فيها العراق الآن من اكبر بلدان المنطقة من حيث حجم الاستيرادات سواء من المواد الغذائية أم السلع ذات المنشئ الرديء، الأمر الذي جعل معدلات التبادل التجاري (باستثناء النفط الخام) تسير في غير صالح العراق، وهو ما سيشكل قيّداً على معدلات الأداء الاقتصادي في الداخل في المستقبل المنظور، كما من غير المتوقع أن يتم العمل بنظام التعريف الجمركية إلا بالحدود التي تسمح بها التزامات العراق مع صندوق النقد والبنك الدوليان، مع العلم بأن هناك تقاطعاً واضحاً بين هذا القطاع وضرورات تحفيز الاستثمار الأجنبي.

إن التدمير الذي أصاب الاقتصاد العراقي من خلال دخوله في حروب ثلاث، وما لحق به بعد التغيير في نيسان ٢٠٠٣ من حرب وأعمال إرهابية، فضلاً عن سياسة الانفتاح غير المنضبطة، والتي أدت إلى زيادة الإستيرادات بشكل كبير وقصور العرض المحلي وتوقف الإنتاج بشكل شبه كامل والى تراجع الصادرات (عدا النفطية)، ومع النمو في الصادرات النفطية ظهرت أعراض ما يسمى بالمرض الهولندي بحيث فقدت السلع الزراعية تنافسيتها مع السلع المستوردة، وأصبح البلد يعتمد بشكل كامل على سلع الخارج، وجملة هذه الأسباب الاقتصادية وقفت عاملاً مساعداً في تفشي ظاهرة البطالة إلى جانب التدهور الحاصل في الملف الأمني والإرث الثقيل الذي خلفته الأنظمة السابقة.

المشكلة الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي اختلال هيكل التجارة الخارجية المتمثل بأننا نستهلك ونستثمر أكثر مما ننتج وندخر ونصدر (النفط)، بمعنى أن الطلب الخارجي على منتجاتنا أقل بكثير من طلب البلد على المنتجات الأجنبية، إذ بلغت الصادرات العراقية أكثر من (٢٩) مليار دولار سنة ٢٠٠٦ ارتفعت إلى (٣٦) مليار دولار سنة ٢٠٠٧ يشكل منها النفط ما نسبته ٩٩,٢٤% لسنين أعلاه، هذا يعني أن هيكل الصادرات يتسم بدرجة عالية جدا من التركيز على النفط ويزداد الأمر سوءاً، إذا علمنا أن العراق يستورد المشتقات النفطية من دول الجوار، وهذا الأمر يتطلب إصلاحات جذرية بهيكل التجارة الخارجية لتحقيق التوازن فيها ويحل أشكالها، سواء على المستوى الذاتي أو في إطار الاتفاقات الثنائية أو الاتفاقات المتعددة الأطراف خاصة. من خلال الجدول ١- والشكل البياني ١- نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي العراقي قد تطور بشكل ملحوظ للمدة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٣، فقد يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الأحيان إلى تدهور معدلات نمو الصادرات للمنتجات السلعية غير الريعية، بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي المحلي.

(١) التقرير الاستراتيجي العراقي الاول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٩٣.

أما الطفرة الكبيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحاصلة بين المديتين (١٩٩٥-٢٠٠٣) و (٢٠٠٤-٢٠١٣) فتعود إلى رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على العراق منذ عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣ بسبب تأديب الكويت عام ١٩٩٠.

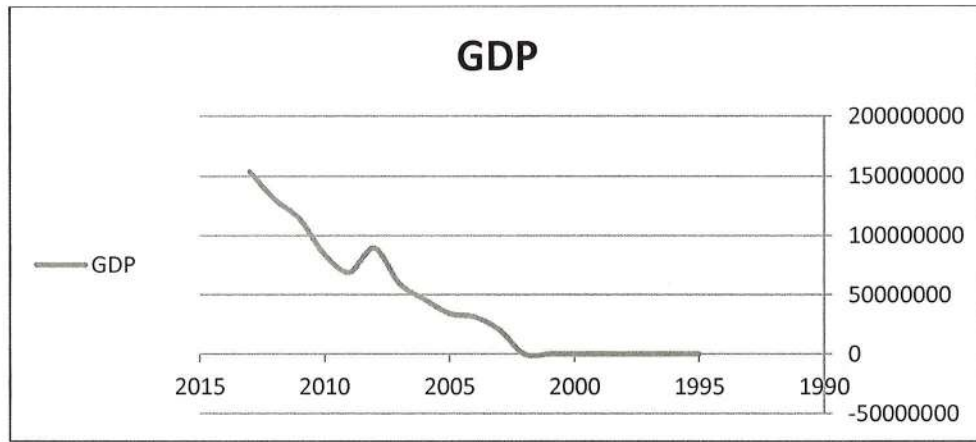
جدول ١- الناتج المحلي الإجمالي العراقي وحجم الصادرات ٢٠٠٤-٢٠١٣ (مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) أسعار جارية	الصادرات (مليون دولار) أسعار جارية	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٩٩٥	٧٨٠٥٥	١٥٥٠٨	19.8
١٩٩٦	٧٨٠٦٤	٣٥٠١٣	44.8
١٩٩٧	٧٨٨٥٦	٣٦٦٧٠	46.5
١٩٩٨	٧٩٥٣٠	٦٩٣٨٣	87.2
١٩٩٩	٨١٩١٦	١٠٣٧٢٨	126.6
٢٠٠٠	٨٣٥٤٤	٨٣٠٥٧	99.4
٢٠٠١	٨١٠٣٨	٩٣٩٣٧	115.9
٢٠٠٢	٨١٨٤٩	٧٠٤١٣	86.02
٢٠٠٣	٢٠٥٦٢٥٦	١٧٨١٠٠	0.8
٢٠٠٤	٣١٣٣٨٠٠٠	١٦٧٦٩٠٠٠	53.5
٢٠٠٥	٣٤١٨٧٠٠٠	٢٢٥١٤٠٠٠	65.8
٢٠٠٦	٤٦٢٩٠٠٠٠	٢٩١٩٠٠٠٠	63.05
٢٠٠٧	٥٩٦٥٩٠٠٠	٣٦٩٦٢٠٠٠	61.9
٢٠٠٨	٨٩٦٢٩٠٠٠	٦٠٧٢٤٠٠٠	67.7
٢٠٠٩	٦٩١٨٨٠٠٠	٣٧٩٦٣٠٠٠	54.8
٢٠١٠	٨٤٠٧٨٠٠٠	٤٩٩٩١٠٠٠	59.4
٢٠١١	١١٤٢٢٧٠٠٠	٧٧٣٠٤٠٠٠	67.6
٢٠١٢	١٣٠٥٧٤٠٠٠	٨٩١٣٦٠٠٠	68.2
٢٠١٣	١٥٤٢٩٩٠٠٠	١٠٧٤١٠٠٠٠	69.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات:

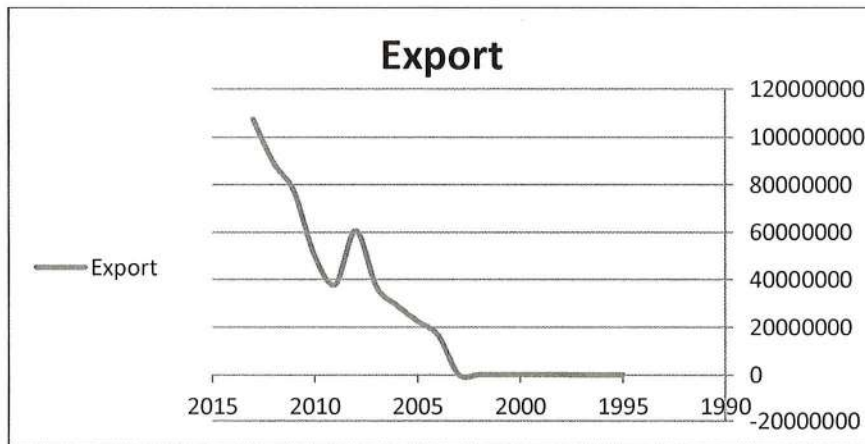
- International monetary bank, World Economic Outlook Database, October 2012
- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد ٢٠١٢.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي ٢٠٠٢

شكل ١- تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠١٣



أما فيما يخص الصادرات، فهي الأخرى تأثرت في نفس المدد الزمنية المشار إليها في أعلاه للسبب نفسه، إذ أن العراق قبل عام ٢٠٠٣ كان لا يصدر نفطه إلا بموجب القرار الأممي المرقم 986 ، لعام ١٩٩٥، والشكل ٢- يوضح تطور حجم الصادرات العراقية للمدة ١٩٩٥-٢٠١٣.

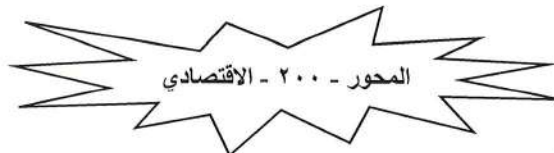
شكل ٢- تطور الصادرات العراقية خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠١٣



المبحث الثالث

استخدام سببية جرانجر في قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٣) سنعمد في قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٣) على الأدوات الكمية الآتية:

- اختبار الاستقرار Stationary Time Series: غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأنها معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، ولذلك من الضروري اختبار استقرار السلاسل الزمنية قبل تقديرها، ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار، ومعرفة درجة تكاملها، ويهدف اختبار الاستقرار إلى فحص



السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات لمدة البحث (١٩٩٥-٢٠١٣) للتأكد من مدى سكونهما، فضلا عن تحديد رتبة كل متغير على حدة، من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة، وقد استخدمنا اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لهذا الغرض.

- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test: عند تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة فمن الممكن أن تكون علاقة الانحدار المقدر بينهما عبارة عن علاقة زائفة، وأن كانت بعض المؤشرات مثل R^2 وقيم t المحسوبة كبيرة، وذلك بسبب أن التغير في هذه المتغيرات قد يكون راجعا إلى متغير آخر هو الزمن، يؤثر فيهما جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبه، أو بعبارة أخرى قد تكون العلاقة بينهما علاقة اقتران أو ارتباط وليس علاقة سببية، وعلى الرغم من أن احد حلول عدم استقرار السلسلة هو أخذ الفرق، لكن إجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل الأمثل، إذ أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وتكون هذه النتائج مستقرة حتى وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك^(١٢).

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة $(0 < r(\Pi) = r < \eta)$ ، ومن أجل تحديد عدد اتجاهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر λ_{trace} واختبار القيم المميزة العظمى λ_{max} maximum eigenvalues test.

- اختبار جرانجر للسببية Granger's Causality Test: يستخدم هذا الاختبار لفحص العلاقة السببية بين متغيرين، ويعتمد بشكل رئيسي على اختبار F حيث يقال أن المتغير X يؤثر في المتغير Y، إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X له طاقة تنبؤية أعلى من الطاقة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغير Y فالفرضية الصفرية تعني أن X لا يؤثر في Y ورفض الفرضية الصفرية تعني أن X لا تؤثر في Y.

ولإجراء هذا الاختبار يجب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Number of lags) كما يجب عمل الانحدار غير المقيد الذي يحتوي على Y_t كمتغير تابع وقيمتها في فترات التباطؤ الزمني بالإضافة إلى قيم المتغير X في نفس فترات التباطؤ الزمني كمتغيرات مستقلة. كما يتم إجراء الانحدار المقيد والذي لا يحتوي على قيم X في فترات التباطؤ الزمني في الانحدار، وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة معين. إن رفض الفرضية الصفرية يعني أن X لا تؤثر في Y أي أن فترات التباطؤ الزمني للمتغير X لها قوة تنبؤية إضافية على المتغير Y عند أضافتها لفترات التباطؤ الزمني لقيم Y نفسها وهناك ثلاث حالات للسببية:

- السببية أحادية الاتجاه: عندما يكون المتغير الأول يؤثر في المتغير الثاني، ولكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول.
- التأثير المتبادل: عندما يكون كل متغير يؤثر في الآخر بشكل آني.
- الاستقلالية: عندما تكون المتغيرات لا تؤثر في بعضها، أي أن المتغيرين مستقلان.

(١٢) أ.د. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة - العدد الثالث والثلاثون 201 /، ص ١٥٤.

نتائج الاختبارات

اختبار الاستقرار

على ضوء اختبار جذر الوحدة $Unit\ root$ ، اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الثانية، أي أنها غير ساكنة في المستوى وغير ساكنة أيضاً في الفرق الأول، ولكنها ساكنة في الفرق الثاني وبمستوى معنوية (1%) لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والصادرات (Export)، وكما هو موضح في جدول النتائج في أدناه:

المتغير	عند مستوى I(0)			الفرق الأول			الفرق الثاني		
	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	1.590775	3,8877-	غير مستقرة	-	-	غير مستقرة	-	3,9635-	1%
	1%	3,0521-		2,240451	3,9228	مستقرة	5,876668	1%	
	5%	2,6672-		-	-		-	3,0818-	5%
	10%	2,6672-		3,0659	3,0659		-	2,6829-	10%
				2,6745	2,6745		-	1%	
حجم الصادرات (EXPORT)	1,682740	3,8877-	غير مستقرة	-	-	غير مستقرة	-	3,9635-	1%
	1%	3,0521-		2,672647	3,9228	مستقرة	5,821766	1%	
	5%	2,6672-		-	-		-	3,0818-	5%
	10%	2,6672-		3,0659	3,0659		-	2,6829-	10%
				2,6745	2,6745		-	1%	

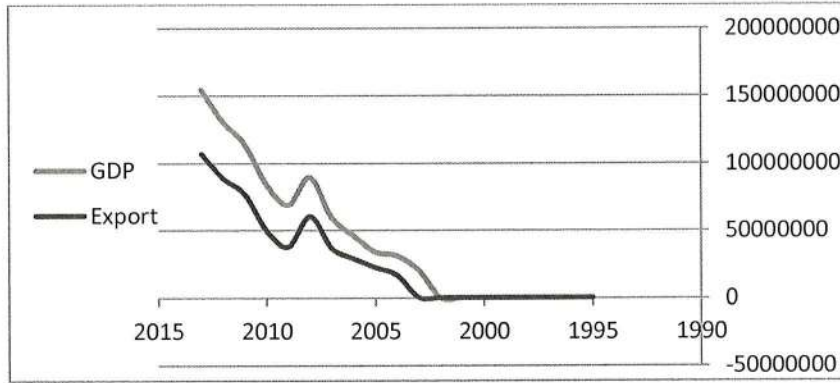
- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

أشارت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك إلى أن القيمة الحرجة تساوي (25.32) عند مستوى معنوية (5%) وهي أكبر من القيمة المحسوبة التي بلغت (16.01752)، لذا يتضح عدم معنوية (λtrace) عندما ($r=0,1,2$) عليه سيتم قبول فرضية عدم الاختبار الأثر القائلة ان ($r=0$)، بمعنى، انه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات البحث، ويعزز هذه النتيجة، اختبار الجذور المميزة العظمى، إذ يلاحظ أيضا عدم معنوية (λmax) عندما ($r=0,1,2$) نستخلص من هذه النتيجة انه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد

بين المتغيرات)، إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات للمدة المذكورة عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يعتمد على الصادرات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1995-2003)، وبالاطلاع على الشكل 3- الذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي والصادرات لمدة البحث، نلاحظ ترابطاً محدوداً في الأجل الطويل بينهما، بالرغم من تقاربهما في الأجل القصير حتى سنة 2003 عندما بدأ المتغيران يبتعدان عن بعضهما بشكل واضح.

Hypothesized	1 Percent	5 Percent	Likelihood	
No. of CE(s)	Critical Value	Critical Value	Ratio	Eigenvalue
None	30.45	25.32	16.01752	0.419700
At most 1	16.26	12.25	6.765959	0.328336

شكل 3- منحنى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات للمدة 1995-2013



وهنا يتبين لنا بشكل قطعي أهمية تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) مباشرة، إذ تعمل هذه الطريقة على تجزئة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزائه التي تعزى إلى كل متغير من متغيرات النموذج، بمعنى أن مقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وإلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، ويعتمد هذا التحليل بدرجة كبيرة على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت النتائج متقاربة بعد إعادة ترتيب المتغيرات دل ذلك على مصداقيتها، ولتجنب مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في متغيرات النموذج يتم اللجوء إلى تحليل Choleski الذي تصبح الأخطاء بواسطته متعامدة، بمعنى أن الأخطاء لا تؤثر على بعضها.

وعند إعادة ترتيب المتغيرات السابقة في نموذج (VAR) وفقاً لتوزيع Choleski لبيان مصداقية نتائج تحليل التباين، تطابقت النتائج تقريباً مع بعضها مما يدعم درجة الثقة بنتائج تحليل مكونات التباين، وكما هو موضح في الجدول الآتي.

Date: 01/26/14 Time: 01:12
Sample(adjusted): 1997 2013
Included observations: 17 after adjusting

Endpoints		
Standard errors & t-statistics in parentheses		
GDP	EXPORT	
1.29E-14	0.275806	EXPORT(-1)
(6.5E-15)	(0.31836)	
(1.97821)	(0.86633)	
-3.27E-15	-0.169805	EXPORT(-2)
(6.9E-15)	(0.33822)	
(-0.47135)	(-0.50205)	
-7.68E-15	-0.230177	GDP(-1)
(5.9E-15)	(0.28700)	
(-1.30289)	(-0.80200)	
6.01E-15	0.104288	GDP(-2)
(6.0E-15)	(0.29021)	
(1.00880)	(0.35935)	
4.88E-08	-2418815.	C
(3.6E-08)	(1765001)	
(1.34631)	(-1.37043)	
1.000000	0.730010	GDP
(2.2E-15)	(0.10924)	
(4.5E+14)	(6.68255)	
1.000000	0.986899	R-squared
1.000000	0.980945	Adj. R-squared
1.09E-13	2.57E+14	Sum sq. resids
9.94E-08	4838147.	S.E. equation
8.33E+29	165.7315	F-statistic
253.6965	282.0865	Log likelihood
-29.14077	33.89253	Akaike AIC
-28.84669	34.18660	Schwarz SC

49089293	31095401	Mean dependent
50685756	35048563	S.D. dependent
0.096712	Determinant Residual Covariance	
-28.38772	Log Likelihood	
4.751496	Akaike Information Criteria	
5.339647	Schwarz Criteria	

إذ نلاحظ أن تحليل Choleski استبعد مشاهدتين من العينة، وقام بتوزيع جديد للعينات، أدى التوزيع الجديد إلى تحسن القيم المحسوبة لمؤشر الإمكانية العظمى (likelihood) إذ ارتفع إلى (282.0865) وهو اعلى من القيمة الحرجة البالغة (253.6965)، وكذا الحال بالنسبة إلى مؤشر (F-statistic) الذي بلغت (165.7315) فيما كانت قيمتها الحرجة (8.33)، والحال ينطبق على مؤشرات (Akaike) و (Schwarz) أيضاً فكانت قيمهما المحسوبة اعلى من القيم الحرجة.

ولغرض التأكد بصورة قاطعة من وجود واتجاه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خلال مدة البحث، استخدمنا اختبار جرانجر للسببية، وكما تم إيضاحه، فإن جرانجر يدلل على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وقد حصلنا على النتائج المعروضة في الجدول الآتي:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/26/14 Time: 01:49

Sample: 1995 2013

Lags: 2

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.14029	2.32362	17	GDP does not Granger Cause EXPORT
0.56375	0.60142		EXPORT does not Granger Cause GDP

ويتبين لنا من الجدول المذكور أن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الحرجة، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل، أي أن متغير الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على متغير الصادرات في الاقتصاد العراقي، وبالمقابل فإن متغير الصادرات لا يؤثر على متغير الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات:

- كان الهدف الرئيس للدراسة هو قياس اثر العلاقة المتبادلة ما بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في العراق خلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٣) بالاعتماد على اختبار الاستقرار واختبار التكامل المشترك واختبار السببية، وقد دللت نتائج اختبار الاستقرار باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) على استقرار السلاسل الزمنية لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في الفرق الثاني، بينما لم يتم اجتياز اختبار التكامل المشترك لجوهانسو Johansen Cointegration Test، فتم اللجوء إلى تحليل Choleski بهدف تقسيم السلاسل

الزمنية إلى مدد واستبعاد بعض المشاهدات، أدى ذلك إلى تحسن القيم المحسوبة لمؤشر الإمكانية العظمى (likelihood) ومؤشرات (F-statistic) (Akaike) و (Schwarz) فكانت جميع القيم المحسوبة اعلى من القيم الحرجة، ولغرض التأكد بصورة قاطعة من وجود واتجاه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من عدم وجودها تم استخدام اختبار جرانجر للسببية، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري البحث.

• أن عدم وجود علاقة سببية يُعد بها ما بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٣) نعتقد أنها تعود إلى مجموعة أسباب من أهمها الآتي:

١. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي، وبخاصةً للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) هو نمواً غير مرتبط بزيادة الإنتاجية، التي تؤدي في اغلب الأحيان إلى زيادة الصادرات وبخاصةً في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته العراق بعد عام ٢٠٠٣، وإنما مرتبطاً بزيادة تصدير المصدر الريعي (النفط) وزيادة أسعاره.

٢. إن هيكلية الاقتصاد العراقي المتعمدة على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية و زراعية محلية تلبى الطلب المحلي المتزايد، فإن ذلك يؤكد هذه النتيجة، إذ أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لاتعني في كل حال من الأحوال زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات.

٣. قد يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدهور معدلات نمو الصادرات، بسبب زيادة الطلب على الاستهلاك المحلي، وقد يترتب على زيادة الصادرات انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ففي بحث (Jung & Marshall) الذي استخدم فيه الباحث عينة من ٣٧ دولة، جاءت النتائج لتثير الشك حول فاعلية تشجيع الصادرات في الإسراع بالنمو الاقتصادي، وأكدت نتائج البحث ضعف الأدلة لصالح سياسة تشجيع الصادرات، فلم يتحقق افتراض أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج إلا في أربع دول من دول العينة العشرة وهي (اندونيسيا، مصر، كوستاريكا، الإكوادور) فيما تحقق افتراض أن نمو الصادرات يؤدي إلى تدهور معدل الناتج المحلي في خمسة دول وهي (جنوب أفريقيا، كوريا، باكستان، بوليفيا، وبيرو) إضافة إلى (إسرائيل).

٤. في العراق أُستهلك الدخل الريعي من النفط دون أن يخلق من خلاله قيمة مضافة بسبب عدم نشوء الفعل الاقتصادي من أجل إنتاج قيمة مضافة تؤدي إلى خلق الإنتاج والثروة، فتتوعد مصادر الدخل لا يتأتى من الفعل الريعي بل من الفعل الاقتصادي الذي ينادي به الاقتصاديون والمحللون في بحوثهم ودراساتهم بمطالبة الدول النفطية بتنوع مصادر دخلها بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، فإذا ما وجدنا أن النمو الاقتصادي الناتج عن الدخل الريعي متذبذب بحسب أسعار النفط والعوامل الأخرى، فإن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل أساسي بالتنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى خلق الثروة والإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي لتنوع مصادر الدخل بدلاً من اقتصره على الدخل الريعي فقط، فالصادرات والنمو الاقتصادي بينهما ارتباط قوي، إذ أن النظرية التقليدية للتجارة (Trade Theory Neoclassical) اعتبرت أن الصادرات تحفز النمو الاقتصادي عن طريق التوزيع الأفضل للموارد الاقتصادية التي بدورها تحسن من كفاءة الإنتاج.

٥. إن النمو المرتبط بزيادة الإنتاجية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصادرات، ولكن في الاقتصاد الذي يعاني من اختلالات هيكلية مثل الاقتصاد العراقي، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي العراقي لم تؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية إذ لازلت مساهمة القطاع الصناعي أقل من (٣%) وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي إلى أقل من (٧%) (١٣).

(١٣) . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٧ ص ٣٧٤.

المصادر

١. جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩..
 ٢. بول سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥..
 ٣. سحر على ابراهيم تغيان، دور الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، جمهورية مصر العربية، ايلول ٢٠١٣.
 ٤. علي عبد القادر علي، اقتصاديات التنمية و سودان ما بعد النزاع / الجزء الأول، موقع الاقتصادي السوداني، <http://www.sudaneseeconomist.com/?p=508>
 ٥. محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، القاهرة، 1984.
 ٦. التقرير الاستراتيجي العراقي الاول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٨.
 ٧. أ. د. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار
 ٨. التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة- العدد الثالث والثلاثون 2001 /.
 ٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٧.
10. Neva Goodwin and others, Macroeconomics in context, M.E. Sharpe, New Delhi, 2009.
11. For more information see: Neva Goodwin and others, opcit.

تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر
والسعودية) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) *

أ.م.د. محمد علي حميد مجيد رشاش سالم جبار الزبيدي

جامعة كربلاء // كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

من اهم التحديات الداخلية التي تواجه اقتصاد البلدان العربية النفطية هو الاعتماد على قطاع النفط وايرادات تصديره الذي يرتبط بالأسواق الدولية، الامر الذي جعل اقتصادات هذه البلدان عرضة للتقلبات التي تشهدها اسعار النفط الخام وتأثيرها في اداء الاقتصاد الكلي، وبالتالي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلد، وتبرز اهمية الدراسة من خلال معرفة تباين اعتماد البلدان على النفط من خلال تحليل وقياس تأثير تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاسها على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية نفطية مختارة (سعودية العراق الجزائر) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، يتضمن هدف الدراسة معرفة الية تحديد اسعار النفط الخام في تطوره التاريخي. وتحديد حجم الاحتياطي ونتاج النفط وصادراته واستهلاكه في البلدان المحددة. والتعرف على تأثير التقلبات اسعار النفط الخام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في البلدان المختارة. واطهرت نتائج التحليل على وجود تأثير ايجابي بين اسعار النفط ومعدلات النمو والتضخم وتأثير سلبي بين اسعار النفط الخام ومعدلات البطالة.

Abstract

from important defiance's the built in that confront economics countries Arabic oil , he depending on oil and crude oil revenues , that could relation on market international ,these has made these economies vulnerable to fluctuation in crude oil prices and their impact on macroeconomic performance, subsequently effect on Economic Stability .Based on the importance of research through the analysis knowingness imparity depending on oil from thorough analysis and measuring fluctuation in crude oil prices and reflections on variables the Economic Stability in countries Arabic oil select (Iraq ,Algeria ,Saudi)for the period (1990-2010), The aim involves select all from volume production ,reserve and export and consuming oil in (Iraq ,Algeria ,Saudi)for the period (1990-2010),Add on Knowing fluctuation in crude oil prices and reflections on variables the Economic Stability . The results of economic analysis showed there is a positive impact of changes in crude oil prices inflation and growth economics ,and relation negative between changes crude oil prices and rate unemployment.

* بحث مستل من رسالة ماجستير للطالبة